



الأشخاص المفقودون

مأساة منسية



ICRC



ICRC

International Committee of the Red Cross
19 Avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
T +41 22 734 60 01 **F** +41 22 733 20 57
E-mail: icrc.gva@icrc.org
www.[icrc.org](http://www.icrc.org)

الأشخاص المفقودون: مأساة منسية

الدوام بانتظار معجزة سجن سري، أو حياة جديدة في أرض أجنبية. وينفق الكثيرون السنوات، ومعها مدخرات العمر، في بحث عقيم. وكثيرة هي قصص المبتزين ممن ينتحلون صفة المحامين وينتزعون المال من أسر يائسة في مقابل عون لا يقدمونه أبداً.

ولا يقتصر الألم على الجانب العاطفي منه فحسب؛ فالعواقب المالية قد تكون قاسية. في أحوال كثيرة يكون الشخص المفقود هو معيل الأسرة. وإذ تقع على عاتقهن وحدهن مسؤولية إعالة أسرهن، كثيراً ما تواجه الزوجات والأمهات حياة الفقر. وقد يفضي الوضع إلى كابوس إداري، حيث أن بعض البلدان لا تسمح بإعلان الشخص ميتاً أو غائباً من الناحية الرسمية سوى بعد مرور سنوات. وقد يبدو هذا التأخير أبدياً، إذ يعجز أفراد الأسرة عن التنقل أو بيع الممتلكات أو الزواج مجدداً أو حتى مجرد إقامة المراسم الجنائزية.

ولا يجري عمل ما يكفي لمواجهة هذه القضية الإنسانية الملحة ومساعدة العائلات على إجلاء مصير أحبائها.

منذ أن خبر الناس الحروب عرفوا معها ظاهرة فقد الأشخاص. قد يكون المفقودون ضحايا لإعدامات جماعية وألقي بهم في مقابر بلا علامات مميزة، كما هو الحال في البلقان. وربما تم إلقاء القبض عليهم أو خطفهم، كما يحدث حالياً على نطاق واسع لشبان يجري انتزاعهم من الشوارع في سري لانكا. وقد يلقي القبض عليهم في منازلهم ثم يموتون رهن الاحتجاز أو يجري احتجازهم بمعزل عن الغير في أماكن سرية. أحياناً ما يكونون مدنيين فروا من القتال، أو أطفالاً منفصلين عن ذويهم، كما حدث كثيراً في الكونغو. وقد يُقتل الجنود أثناء القتال ويتم التعامل مع رفاتهم على نحو غير سليم مثلما كان الحال في الحرب الإثيوبية الإريتيرية حيث أفادت تقارير عن ترك جثث في ميدان المعركة لسنوات.

إنها مأساة للأشخاص الذين يختفون، لكن الضحايا الآخرين يتمثلون في العائلات التي يظل أفرادها في المجهول، فهم يشتبهون في وفاة أحبائهم ولكن ليس بوسعهم الحداد وتظل أرواحهم، في غياب الدليل، معذبة على





الحق القانوني في المعرفة

إن الحق في معرفة مصير الأقباء شاغل أساسي للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعين أن يحظى بالاحترام. والالتزامات القانونية ترد في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، علاوة على الاتفاقية الدولية الجديدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. والقانون الدولي واضح: من غير القانوني التسبب في اختفاء الأشخاص، ويتعين إبلاغ الأهل بشأن أقربائهم المأسورين أو الجرحى أو القتلى دون إبطاء. ويتمثل التحدي في ضمان اعتماد وتنفيذ هذه القواعد من قِبَل الدول. وتشير السيدة 'ماريا تيريزا دوتلي' رئيسة الخدمات الاستشارية بشأن القانون الدولي الإنساني في اللجنة الدولية قائلته: «إننا نحترم الجميع القانون الدولي الإنساني، لن يكون هناك أشخاص مفقودون في النزاعات المسلحة».

«وحتى لو وجدت هيكلًا عظيمًا
فلا أبالي،
المهم أن أجد ابني مرة أخرى»

أحياناً في معسكر عسكري، وأحياناً أخرى على مقاعد مواقف الحافلات. وكنت أكل الفواكه من الأشجار.

في أيلول/سبتمبر اشتدت وتيرة القتال وكان عليّ أن أعود إلى تبيليسي لتجهيز ابنتي للمدرسة. استطعت أن أجد مكاناً على متن طائرة مكتظة. وصار جميع الجنود يعرفونني وقتها. وراحوا يسألونني: 'هل وجدت ابنك الوسيم؟'

وقبيل وفاة زوجي منذ سبع سنوات، كان يغيب عن الوعي من آن إلى آخر وفجأة قال لي: 'أنا أرى ابني، إنه حي'. سألته: 'أين هو؟'، لكنه لم يستطع الرد».

وتغص بالبكاء.

«لم يكن قد تجاوز الثانية والعشرين. كان ودوداً للغاية، موهوباً للغاية. لقد أنفقت كل نقودي، وذهبت إلى العرافين في أبخازيا، وفي كل مرة كانوا يقولون لي إنه حي».

وفي عام ٢٠٠٣ عدت مرة أخرى إلى 'سوشي' منطقة بين أبخازيا وروسيا حيث دفعت لصديق صديق لكي يبحث في السجون. ولم أقل لابنتي، فهي ما كانت لتتركني أذهب. إن هدفي الأساسي في الحياة الآن أن أذهب إلى 'تسوغوروفكا'، إلى قاع ذلك الجرف. وحتى لو وجدت هيكلًا عظيمًا فلا أبالي، المهم أن أجد ابني مرة أخرى».

خسارة 'غوليكو' عمرها أربعة عشر عاماً، لكن جرحها لم يلتئم وكأنه وقع بالأمس. وهناك عبر أنحاء العالم مئات الآلاف من القصص المماثلة. إنها قصص يرويها أشخاص اختفى أقرباؤهم خلال النزاعات في مناطق مترامية الأطراف كشمال وجنوب القوقاز والبلقان ونيبال وسري لانكا والعراق وإندونيسيا وجزء كبير من إفريقيا وكل بلدان أمريكا اللاتينية تقريباً.

ترحب السيدة «غوليكو إكيزاشفيلي» بالزوار في غرفة نومها الصغيرة التي تستخدمها أيضاً كغرفة معيشة في ضواحي تبيليسي الشرقية، حيث تتخلل الشقوق الناجمة عن الزلزال السقف فوق رأسها. إنها امرأة وقورة في السابعة والخمسين من العمر تتشح السواد ولها عينان زرقاوان وضآان وشعر ضارب إلى الرمادي معقود على شكل كعكة متقنة التصفيف. وعلى جدار مواجه، ثمة مجموعة من الصور لابنها، وهو شاب وسيم متموج الشعر داكنه حاد العينين. في بعض الصور يبدو جاداً، جالساً في وضع البورتريه الكلاسيكي، بينما يعرض متباهياً في صور أخرى مهاراته في ضربات القدم في رياضات فنون القتال على العشب.

إنها تتذكر كيف انتزعت من حياتها بلا أثر حرب عامي ١٩٩٢-١٩٩٣ بين جورجيا وإقليم أبخازيا الانفصالي.

«ولد ابني «بيساريوني» في ١٩ يوليو/تموز ١٩٧١ في تبيليسي. كان مهندساً طياراً. لم يكن طالباً ممتازاً، لكنه كان يرسم ويمارس الكاراتيه. كان بالغ القوة وحصل على الحزام الأسود».

كان يريد الذهاب إلى ميدان المعركة. قال لي: 'عليّ أن أقاتل من أجل بلادي'. غادر إلى أبخازيا في ٤ يوليو/تموز ١٩٩٣. وفي ١٥ يوليو/تموز سمعنا أن أغلب أفراد كتيبته قتلوا، وأن 'بيساريوني' في المستشفى مصاباً في الركبة. في اليوم التالي استقلت وزوجي طائرة لكي نراه. وذهبنا إلى المستشفى لكنه لم يعد هناك».

لم يكن معنا الكثير من المال، فعدت إلى تبيليسي لكي أبيع حشو أسناني الذهبي. وبعدها عدت إلى أبخازيا للبحث عنه. وبينما انضم زوجي للقتال، كنت أسير على قدمي من قرية إلى أخرى حاملة صور ابني، سائلة: 'هل رأيتموه؟ إنه طويل ووسيم'. ورحت أبحث بين الجثث في الغابة. وترددت إشاعة مفادها أن بعض الرجال قد تم الإلقاء بهم عبر جرف في 'تسوغوروفكا'. هذا هو المكان الوحيد الذي لم استطع بلوغه. وقد نمت

ضرورة العمل

حتى وقت قريب أهمل المجتمع الدولي إلى حد كبير مشكلة الأشخاص المفقودين. ويقول السيد 'بيير كريهنبول' مدير عمليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف: «لفترة طويلة، نظر الناس إلى هذه القضية باعتبارها ميؤوس منها تماماً». ولكن في عام ١٩٩٠ وقع انفجار البلقان الداخلي، واختفى ما يربو على عشرين ألف شخص. وحينما جاء رد فعل العائلات متقدماً على نحو فاق الواقع، واجه موظفو العمل الإنساني شيئاً جديداً. وتذكر السيدة 'باتريشيا دانزي' المستشارة السياسية للسيد 'كريهنبول' أنها كانت في الميدان في ذلك الوقت. «ضغطت علينا العائلات. كان الناس منظمين وأرادوا معرفة ما فعلناه والإمام بالتقدم المحرز وبتائج اجتماعاتنا. وكانوا يتظاهرون أمام مكاتبنا لضمان أننا لم ننس القضية».

«علينا أن نواجه الواقع»

ضاعفت اللجنة الدولية جهودها الرامية إلى مواجهة هذه القضية على الصعيد العالمي، في محاولة لإثبات أن ثمة ما يمكن وما يجب عمله. بيد أنه من المستحيل أن نعرف بالضبط عدد الأشخاص الذين اختفوا على مستوى العالم. وتعرّف المنظمة الأشخاص المفقودين بأنهم أولئك الذين صار مصيرهم مجهولاً نتيجة للنزاع المسلح، سواء كان دولياً أو داخلياً. وقد يكونون عسكريين أو مدنيين؛ أي شخص لا تتوافر لدى أسرته معلومات عن مصيره أو عن مكان تواجده.



الدولية، إلى جانب سائر المنظمات الإنسانية، إلى الوصول إلى المدنيين وإلى المرضى أو الجرحى أو الأسرى من أعضاء القوات المسلحة / المجموعات المسلحة ممن يهدق الخطر بحياتهم. وتقيم فرق اللجنة الدولية للاحتياجات الناجمة عن العنف وتجمع المعلومات بشأن الأحداث التي أدت إلى فقد الأشخاص، أو التي قد تؤدي إلى ذلك مستقبلاً. ثم تقوم الفرق بالاتصال بالسلطات المعنية وتناقش معها التدابير التي يتعين اتخاذها من قبل السلطات ذاتها أو اللجنة الدولية أو سائر المنظمات الإنسانية.

وأحياناً ما لا يكون بالإمكان عمل الشيء الكثير. وهذا هو السيناريو الراهن في العراق حيث يوجد وفقاً لتقديرات غير دقيقة مئات الآلاف من المفقودين بعد سنوات من النزاع بما في ذلك الحرب الإيرانية العراقية ونظام صدام حسين والنزاع الراهن. وتقول السيدة 'بياتريس ميغيفاند-روغو' مديرة عمليات اللجنة الدولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إن «العراق يمثل وضعاً بالغ الخصوصية. إنها الحالة الأصعب من الناحية الأمنية. كانت هناك حالات أخرى لم نستطع خلالها أن نعمل بنشاط بشأن قضية المفقودين، ولكن ليس لفترة بهذا الطول. علينا أن نواجه الواقع في الوقت الراهن، وباستثناء دعم معهد الطب العدلي ببعض المعدات والتدريب، فإن عمل شيء يكاد يكون مستحيلًا».

وكثيراً ما تصبح الحيلولة دون وقوع حالات الاختفاء المتصلة بالنزاع المسلح أو العنف الداخلي أو جلاء مصيرها مهمة شاقة بسبب غياب الإرادة السياسية من قبل أولئك المعنيين مباشرة أو نقص التعاون من قبل أولئك الذين قد يستطيعون إقناعهم بالعمل. فالبيانات يتم حججها كسلاح سياسي ضد الأعداء أو الخصوم. والقادة الذين تستند قوتهم إلى كراهية مجتمع آخر يعرفون أي محاولة لحل قضية المفقودين لكي يحتفظوا بسيطرتهم. وفي حالات كثيرة لا سيما حينما تنتج الاختفاءات عن المذابح أو الهجمات المتعمدة ضد المدنيين قد لا يكون القادة أو أهل السلطة قادرين أو راغبين على توفير الإجابات، لأنهم يخشون أن تتم مساءلتهم.

ووفقاً للسيد 'كريهينبول' من اللجنة الدولية، فإن الجدول الزمني للعمل يبدأ «من اللحظة الأولى للنزاع» بالعمل الوقائي. ففي الحرب الدولية، يتعين إنشاء المكاتب لدى الطرفين لتوفير المعلومات عن السجناء أو المعتقلين أو القتلى والعمل على إعادة رفات الموتى إلى بلادهم. ومن الممكن تسجيل أسماء أشد المدنيين استضعافاً كالأطفال في دور الأيتام أو الأشخاص النازحين. ويجري تشجيع الجنود على حمل العلامات التي تحدّد هويتهم في جميع الأوقات. وعند احتدام المعركة يتم إبلاء الأولوية للعثور على الأحياء والحيلولة دون فقدهم عوضاً عن البحث عن أولئك الذي يُرجح أن يكونوا قد لقوا حتفهم. وترمي اللجنة

التزام اللجنة الدولية

في عام ٢٠٠٢، بدأت اللجنة الدولية تدرس سبل توفير مساعدة أفضل للأشخاص المفقودين نتيجة لنزاع مسلح أو عنف داخلي وأقربائهم. وتمثل الهدف في استعراض وسائل الحيلولة دون وقوع الاختفاءات، ومعالجة الحالات، ومساعدة العائلات. ومن ثم، أقرت اللجنة الدولية برنامجاً للممارسات المشتركة وبدأت العمل على رفع موقع القضية على جدول الأعمال العالمي.

وقد انعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠٣ اجتمع في رحابه قرابة ١٢٠ مشاركاً من الهيئات الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية وأعضاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والخبراء وعائلات الأشخاص المفقودين. وفي أعقاب هذا المؤتمر، اعتمد المؤتمر الدولي الثامن والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر جدول أعمال العمل الإنساني، الذي يضع أهدافاً واضحة للدول وللحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وتقع في صميم جدول الأعمال الفرضية القائلة بأن للعائلات الحق في معرفة مصير الأقرباء المفقودين.

ومنذ ذلك الوقت، واصلت اللجنة الدولية توسيع أنشطتها المتصلة بالأشخاص المفقودين وعائلاتهم. وشمل ذلك المشاركة في لجنة الصياغة التي كتبت نص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتتضمن الاتفاقية الإعلان عن حق كل شخص في عدم التعرض لاختفاء قسري، واعتبار أن ممارسة الاختفاء القسري بانتظام تشكل جريمة ضد الإنسانية، وعدم جواز الاحتجاز السري، وأن الضحايا يشملون الشخص المختفي وكل شخص طبيعي لحق به ضرر مباشر من جراء هذا الاختفاء القسري، وأن لكل أسرة الحق في معرفة الحقيقة عن ظروف الاختفاء القسري، وأن للضحايا الحق في جبر الضرر والحصول على تعويض.

وفي كلمة ألقاها بمناسبة توقيع الاتفاقية في فبراير/شباط ٢٠٠٧، شدّد الرئيس 'جاكوب كيلنبرغر' على «أهمية الإطار العقابي الذي وضعته الاتفاقية»، وضرورة أن تعجل الدول بالتوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها إسهاماً منها في قمع هذه الممارسة.

وحيثما تكون الشواغل الأمنية أقل حدة، كثيراً ما تؤدي يقظة المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان إلى تخفيض عدد حالات الاختفاء القسري. وحيثما يُفقد أحد الأشخاص، فإن اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لديها نظام لطلبات البحث التي يستطيع أهل الشخص المفقود ملاءها، حيث يقدمون معلومات عن هوية الشخص وظروف اختفائه وشهود العيان وأكبر قدر ممكن من التفاصيل ذات الصلة.

ويشرح السيد 'كريهنبول' قائلاً: «قد تذهب صباح الغد إلى سجن ومعك اسمان على قائمة مرجعية لشخصين أفاد أقرباؤهما عن فقدهما. تنظر في السجلات وتتمكن، إذ تتلاقى المعلومات، من العثور على الشخصين. ثم تعود إلى الأسرة برسالة. والآن يبدأ سريان الحماية بالنسبة لهذين الشخصين. ومنذ لحظة تسجيلهما، يقل كثيراً احتمال إعدامهما. كما يقل على المدى الزمني الأبعد احتمال حدوث اختفاءات على نطاق واسع».

وتتفق معه السيدة 'ساندرا بيداس' مسؤولة الحماية في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في نيبال، حيث تجري المفوضية حالياً كبرى عملياتها الميدانية، قائلة: «من الممكن أن يكون تأثير التواجد الميداني على الحيلولة دون وقوع الاختفاءات كبيراً للغاية». وتضيف: «مع بدء زيارتنا إلى ثكنات الجيش، أصبح الاختفاء أصعب، كما أن فترات الاحتجاز بمعزل

«ومنذ لحظة

تسجيلهما، يقل كثيراً

احتمال إعدامهما»



الوقاية

التدابير الرامية إلى منع اختفاء الأشخاص:

- احترام وحماية المدنيين، علاوة على المرضى أو الجرحى أو الأسرى من أعضاء القوات المسلحة / المجموعات المسلحة؛
- احترام وحماية الأشخاص المحرومين من حريتهم؛
- ضمان تمكن الأشخاص من تبادل الأخبار العائلية؛
- التعرف على هوية الأشخاص الذين يفاد عن فقدهم نتيجة للنزاع المسلح أو العنف الداخلي والكشف عن مصيرهم؛
- إدارة المعلومات على نحو سليم.

سوف يبحث عني. كانت اللجنة الدولية بمثابة إلهام بالنسبة لي، فهي أنقذت حياتي».

ذهبت أسماء الأشخاص الذين فقدوا إلى قاعدة بيانات موسعة. وجرى جمع السجلات من قبل موظفي اللجنة الدولية الذين راحوا يجوبون البلاد سيراً من باب إلى باب، متحدثين إلى العائلات وجامعين للمعلومات وفاحصين إياها. وفي فبراير/شباط الماضي نشرت اللجنة الدولية قائمة تضم أسماء ٨١٢ شخصاً مفقوداً في جريدة نيبالية وفي موقعها على شبكة الإنترنت، وهو ما دفع عائلات أخرى إلى التقدم. واحتفظ الكثيرون بالجريدة كوثيقة للتذكير، كما يقول السيد 'كوروبوز'. «جاءتنا عائلات كثيرة قائمة 'شكراً لكم، شكراً على إقراركم بالأمر. هذا دليل على صحة المعلومات'».

ومع ذلك فإنه ليس بوسع منظمة واحدة أن تكون في كل مكان في نفس الوقت. لقد تم توقيع اتفاق سلام في نيبال في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، لكن قرابة ألف شخص لا يزالون مفقودين حتى اليوم. وقد اختفى ربع هذا العدد تقريباً في مقاطعة 'برديا' الريفية في غرب نيبال الأوسط على الحدود مع الهند. ويعد أغلب هؤلاء الضحايا من أبناء طائفة 'ثارو' الدنيا المنتمية إلى هذه المنطقة. وحينما خفت حدة الأعمال العدائية، قام حفنة من الأسر بإنشاء رابطة للمفقودين. وقد نمت هذه الرابطة بدعم من اللجنة الدولية لكي تصبح لجنة على مستوى المقاطعة تضم ما يربو على مائتي عائلة، اسمها 'لجنة ضحايا النزاع'. ورئيس اللجنة هو السيد 'كريشنا شوداري'، وهو معلم في الحادية والثلاثين من العمر يبدو على سيماء الوقار ويحمل أقلماً في جيب قميصه.

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، كان والد السيد 'شوداري'، وهو معلم أيضاً، يركب دراجته في طريقه إلى منزله عائداً من العمل حينما قامت قوات مسلحة بتوقيفه على الطريق وإلقاء دراجته في خندق. وبعد عشرة أيام، قبض على 'كريشنا' نفسه في منزله في الصباح. وقد رأى والده في الثكنات واستطاع إعطائه ١٥٠ روبية كمصروف جيب. وبعد بضعة أيام تم الإفراج عن 'كريشنا' مع تحذيره من مغادرة بيته. ولم يتلق منذ ذلك الحين أي أبناء عن والده وأجره الرعب مثله مثل الكثيرين غيره على الصمت. «كان الخوف شائعاً للغاية، كنا نخاف حينما تنبح الكلاب».

ويقع بيت 'كريشنا شوداري' في قرية 'بيدي' بمقاطعة 'برديا' على مسافة ساعة بالسيارة من 'نيبالغونج' على طريق مملوء بالدراجات والأبقار الشاردة والشاحنات ذات الألوان الزاهية وسيارات الأمم المتحدة والمشاة من حاملي المظلات التي يقون بها أنفسهم من الشمس اللافتحة. والحقول على جانبي الطريق منبسطة، خضراء اللون، مزروعة بمحاصيل الأرز والذرة والشعير، يحرقها جاموس يبدو كتلة من الطين. ويتفرع من الطريق الرئيسي طريق غير معبد يقود إلى مستوطنة من الأكواخ الطينية لا تزيد حجماً عن خزانة صوان كبيرة.

عن العالم الخارجي صارت أقصر أيضاً. وقد أسهم ذلك جزئياً في إنهاء حالات الاختفاء في عام ٢٠٠٥».

والواقع أن جهود البحث عن المفقودين وتسجيل السجناء حققت بالفعل نجاحاً نسبياً في نيبال، ذلك البلد الذي وقع فيه المدنيون في براثن تمرد دموي شنه الثوار الماويون ضد القوات الحكومية على مدى عشر سنوات. وكثيراً ما ألقى القبض على قرويين مشتبه في دعمهم العدو على هذا الطرف أو ذلك، كما اختفى مئات الأشخاص. ويقول السيد 'جون-بول كوروبوز' منسق الحماية في اللجنة الدولية في كتمانندو: «قمنا بزيارة زهاء ٦٧٠٠ محتجز خلال الحرب. وقد بقي أغلبهم على قيد الحياة».

كان 'جاناك باندي' واحداً من المحظوظين، وهو طالب نحيف الجسم يبلغ من العمر ٢٤ عاماً ويدرس إدارة الأعمال في 'نيبالغونج'، المدينة الرئيسية في مقاطعة 'بانكي' الواقعة في منخفضات 'تيراي'. ويقول 'جاناك' إنه احتجز مرتين أثناء الحرب. في المرة الأولى احتجزه الماويون ليوم واحد. وبعد سنة، وفي عام ٢٠٠١، أُلقت الشرطة القبض عليه. وظل محتجزاً لمدة ستة أشهر لم يكن لدى أسرته خلالها أي فكرة عن مكانه. وتم أخيراً نقله إلى أحد السجون، حيث التقى به مندوبو اللجنة الدولية للمرة الأولى بعد نحو سنة من إلقاء القبض عليه. «أعطوني رقماً وصرت اعتقد أنه من غير المرجح الآن أن أصبح في عداد المفقودين. وحتى لو حدث ذلك، فإن أحداً



الرجال بأنها لو تكلمت فسوف يعودون ويقتلون الأسرة بأكملها. وتحت تأثير الصدمة، لم يعد جسدها يفرز الحليب ومات وليدها جوعاً. وهي تعيش الآن في أحد الأكواخ المتربة على حافة القرية مع أمها وطفلة واحدة تبقت لها. «لو كان هذا هو قدرتي، فليكن»، على حد قولها إذ تمسح الدموع من أعينها مضيئة: «أريد على الأقل بعض التعويض المالي لمساعدتي على تربية ابنتي».

هؤلاء هم أفقر الفقراء في بلد يسحقه الفقر. إنها منطقة لم يبلغ قانونياً فيها سوى مؤخراً حق الارتفاق. وإذا كانت المدارس الحكومية مجانية، فإن على الأسر أن تدفع قيمة الكتب والأدوات الكتابية، التي تصل تكلفتها إلى نحو ثلاثة دولارات شهرياً وهو مبلغ يفوق قدرات أغلب الأسر. وفي جميع الحالات تقريباً كان معيل الأسرة هو الذي اختفى، ورغم أن الزوجات مستعدات للعمل في الحقول فإنه لا يوجد عمل كافٍ. ولا يتمثل الهاجس الأساسي حالياً في الرفات البشرية أو العدالة، وإنما ببساطة بالحصول على المال اللازم لتغذية الأطفال. وهم لم يحصلوا حتى الآن على روية واحدة من الحكومة على سبيل التعويض.

وتتبع مجموعة من المعيز مربوطة أمام بيت 'شوداري'، وهو مبنى فاخر نسبياً على هيئة مكعب مصنوع من الاسمنت الرمادي عوضاً عن الطين. وإلى هذا المكان ارتحل قرابة اثني عشر شخصاً، أغلبهم من النساء، من قراهم المختلفة، مرتدين أفضل أزيائهم الساري زاهي اللون والخرز البلاستيكي وحجر الراين. لقد تجمعوا من أجل رواية قصصهم مراراً وتكراراً، أملين في كل مرة أن ذلك سيحقق نتيجة.

إن قصصهم متكررة إلى حد أنها تكاد تُفقد الحس. كان ذلك في منتصف الليل. كنا نائمين. توقفت شاحنة، نادوا اسم زوجي. وبعدها ضربوه وأخذوه معهم. ولم أراه مرة أخرى منذ ذلك الحين. في بعض الأحيان جاء الجيش. وأحياناً أخرى جاء الثوار. وتوسلت زوجات كثيرات لكي يُؤخذن مع أزواجهن. وطلبت بعضهن أن يُقتلن بدلاً من الزوج بحيث يظل هناك من يتكفل بالأطفال.

وتقول 'سايتا نيبالي'، وهي امرأة شابة جذابة من طائفة «منبوذة» إنها رصدت قيام مجموعة من الرجال باقتياد زوجها إلى الغابة معصوب العينين مقيّد اليدين، بعد أن أوسعوه ضرباً إلى حد أنه كان يمشي بالكاد. وهددها



القانون الدولي الإنساني

يتضمن القانون الدولي الإنساني أحكاماً عدة تحظر الاختفاء القسري. وتشمل هذه الأحكام ما يلي:

- للعائلات الحق في معرفة مصير الأقارب المفقودين.
- يتعين على أطراف النزاع البحث عن الأشخاص المفقودين وتيسير عمليات الاستعلام من قبل أفراد العائلة.
- يتعين تبادل قوائم تبين المواقع الدقيقة للمقابر والعلامات المميزة لها، إضافة إلى المعلومات الخاصة بشأن الأشخاص المدفونين فيها.
- يتعين على أطراف النزاعات المسلحة الدولية توفير معلومات بشأن الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار وأسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحميين المحرومين من حريتهم والموتى، بأسرع ما يمكن ودونما تمييز مجحف.
- يحق للمقاتلين المأسورين والمدنيين الخاضعين لسلطة طرف معاد التمتع باحترام حياتهم وكرامتهم وحقوقهم الشخصية ومعتقداتهم. ويجب حمايتهم ضد جميع أعمال العنف والانتقام. ولديهم الحق في تبادل الرسائل مع عائلاتهم والحصول على الإغاثة.

إنهم ينتظرون. ويشعرون أن شيئاً لا يحدث.

وفي غضون ذلك، يجتمع موظفو اللجنة الدولية في كتمانكو على نحو متكرر بالجهات الحكومية، دافعين إياها إلى التصديق على القوانين والمعاهدات أو الانضمام إليها، بما في ذلك البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ والنظام الأساسي لروما للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وهم يقدمون التوصيات بشأن كيفية تعزيز نيبال لتشريعها الداخلية. كما يعملون على توعية السلطات والقوات الأمنية بالقانون الدولي الإنساني. ويقول المفتش 'مانوج كومار ك. س.' من خلية حقوق الإنسان بالشرطة النيبالية إن إحدى المشكلات خلال النزاع تمثلت في «وجود جهل بالقانون إلى حد ما». وتنظم اللجنة الدولية دورات تدريبية منتظمة بشأن القانون الدولي الإنساني لضباط الجيش.

إنهم يسجلون أسماءهم في قوائم ويجرون زيارات منتظمة إلى مكاتب المنظمات الوطنية والدولية. وفي يناير/كانون الثاني الماضي، زارت المفوضة السامية 'لويز أربور' من مفوضية حقوق الإنسان هذا البيت ذاته، واعدة بنشر المعلومات بشأن محتهم. وفي مايو/أيار قام أعضاء من رابطة عائلات 'لجنة ضحايا النزاع' برحلة إلى كتمانكو بالحافلة استغرقت عشرين ساعة لكي يعقدوا مؤتمراً صحفياً حضره العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن في ظل تواجد محدود للغاية للصحافة وفي غياب أي ممثل للحكومة.

وفي كتمانكو، تقر اللجنة الدولية بأن أي تقدم يتم إحرازه بشأن الأشخاص المفقودين إنما يأتي عبر خطوات صغيرة ومفاوضات خلفية. إنها «قضية تتطور ببطء وتدوم سنوات»، على حد قول 'جون-بول كوربوز'.

وفي مقاطعة 'برديا'، مولت اللجنة الدولية برنامجاً إذاعياً من عدة حلقات قصيرة بلغة الأقلية 'نارو'. وتصور الحلقات التمثيلية التي تمتد كل منها لسبع دقائق مواقف حقيقية بشأن الاختفاء. وتبين البرامج الآثار القانونية والاجتماعية، وتشدّد على أهمية التسجيل لدى اللجنة الدولية. وقد أنتج سلسلة الحلقات الصحفي 'إكراج شوداري' (لا تربطه صلة قرابة بـ'كريشنا'). وهو يعتقد أن هذه المنطقة قد تضررت بهذا الشكل البالغ أثناء الحرب لأن «محطات إف إم لا تخصص سوى القليل للغاية من الوقت للغة 'نارو'. ولم يتم إمداد أبناء طائفة 'نارو' بالمعلومات أثناء النزاع. فهم لم يعلموا بإمكانية تسجيل مفقودهم حتى صار الوقت متأخراً». ويوافق 'كريشنا شوداري' على أن الناس لم يكونوا ملمين بالمسألة. «في ذلك الوقت لم نكن نعرف أن ثمة مؤسسات تستطيع مساعدتنا».

«وطلبت بعضهن
أن يُقتلن بدلاً من الزوج
بحيث يظل هناك من
يتكفل بالأطفال»

أهمية العدالة

في بلدان كثيرة، يكون بعض أصحاب السلطة بعد القتال هم نفس الأشخاص الذين ارتكبوا أو سمحوا بارتكاب الفظائع، ويكون لديهم الكثير ليخسروه. وينشئ ذلك وضعاً حرجاً بالنسبة للجنة الدولية وسائر المنظمات.

وفي مايو/أيار الماضي، استضافت اللجنة الدولية في نيبال ثلاثة أيام من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن القانون الدولي الإنساني وقضية المفقودين، وقد حضرها على نحو منفصل مسؤولون حكوميون وممثلون للمجتمع المدني وبرلمانيون. وفي اليوم الأول احتدم النقاش حينما تم التطرق إلى موضوع الأشخاص المفقودين. وحينما ادعى موظفو اللجنة الدولية أن ما يزيد على تسعمائة شخص كانوا لا يزالوا مجهولي المصير، شكك بعض المسؤولين في الأرقام. وقد أشاروا إلى حالات تزوير، وذكروا أن ألف نيبالي يغادرون البلد كل شهر للعمل في الخارج. فكيف يمكن إثبات أن كل هؤلاء الناس قد تم إخفاؤهم؟

«ويوجد خلف المبنى
مقبرة شبه فارغة
ينتظر ملؤها»

وردت السيدة 'ماري ويرنتز' رئيسة بعثة اللجنة الدولية في نيبال قائلة: «لن يفيد بلادكم أن تنكروا المشكلة. ولسوف تكتسب السلطات مكانة معنوية حينما تقدم إجابات للعائلات».

وتدعو اللجنة الدولية إلى قيام السلطات النيبالية بتأسيس 'لجنة بشأن الأشخاص المفقودين' لديها مهمة طويلة الأجل تستهدف جلاء مصير الأشخاص المختفين، ومعالجة احتياجات العائلات المادية والقانونية والنفسية. ومن أجل تجنب الجمود المطول، ينبغي للجنة أن تتجنب الانخراط في أي عمل سياسي أو إجراءات قضائية. «إذا ما تم تسييس القضية، فإن العائلات لن تحصل على إجابة»، على حد تعبير 'كوربوز'.

هدف اللجنة الدولية

يتمثل الهدف في رفع الوعي بين صفوف الحكومات والعسكريين والجمهور العام والمنظمات الدولية والوطنية (بما في ذلك حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر) بشأن مأساة الأشخاص الذين يختفون أثناء النزاع المسلح أو العنف الداخلي وما تعانيه عائلاتهم من كرب.

إن انعدام اليقين بشأن مصير قريب هو واقع قاس يعيشه عدد لا يحصى من العائلات حول العالم. ويبحث الأبوان والأخوة والأزواج والأبناء يائسين عن الأقرباء المفقودين. ولا تستطيع العائلات والمجتمعات التي تجهل ما إذا كان أحبائها أحياء أو موتى أن تتجاوز الأحداث العنيفة التي مزقت حياتها. ويظل القلق ملازماً لها لسنوات بعد انتهاء القتال. ولا يكون بوسعها الاتجاه نحو إعادة التأهيل والمصالحة، سواء كأفراد أو مجتمعات. ومن شأن مثل هذه الجروح المتقيحة أن تضر بالنسيج الاجتماعي للمجتمع وتقوض العلاقات بين المجموعات والأمم، لعقود بعد انتهاء الأحداث الأصلية في بعض الأحيان.

ونظراً للمهمة المنوطة بها والخبرة المتوفرة لها، تلتزم اللجنة الدولية التزاماً حصرياً بالشواغل الإنسانية. أما العدالة فمن الممكن التعامل معها على نحو أفضل من قبل منظمات مثل مفوضية حقوق الإنسان التي تمارس ضغوطاً قوية بدورها من أجل إنشاء لجنة بشأن الأشخاص المفقودين في نيبال. وإذ تتعاون منظمة الأمم المتحدة عن كثب مع المحكمة العليا، فإن تركيزها المتمثل في «إنهاء الإفلات من العقاب» تختلف عن تلك الخاصة باللجنة الدولية. وتشرح 'ساندرا بيداس' قائلة: «نحن نفعل ذلك من وجهة نظر حقوق الإنسان، حيث لا نضغط فقط من أجل كشف أماكن تواجد الأشخاص، وإنما بغرض تحديد المسؤوليات والتعويض أيضاً».

وتجد هذه الأولوية صدقاً لها لدى اللجنة الدولية للحقوقيين. وفي حديث للسيدة 'سوزان أيلبارد' المسؤولة عن برامج اللجنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مؤتمر صحفي لعائلات الأشخاص المفقودين في كتمانندو، أصرت على أن جميع الملاحظات بما في ذلك للعسكريين ينبغي أن تجري أمام المحاكم المدنية. وقد أشارت إلى مثال سري لانكا. «في أواخر الثمانينات



ومع ذلك فإن احتياجات العائلات نادراً ما كون موضع الأولوية، وهو ما يعني أن حالة الجمود العام قد تتواصل لعقود. وربما يحتاج التغيير ثورة إدارية كاملة أو رغبة بالغة القوة في تحسين صورة البلاد. ففي قبرص استغرق الأمر أربعين عاماً قبل أن يشرع أخيراً فريق من الطائفتين من علماء الطب الشرعي في استخراج الجثث من القبور الجماعية. وحتى في إسبانيا، فإنه قد تم البدء فقط في فتح مدافن عشرات الآلاف من الأشخاص غير محدد الهوية بعد سبعين عاماً من الحرب الأهلية.

ويستمر الطريق المسدود في جورجيا. وعلى منحدر جبلي مطل على تبيليسي يقبع متحف للأشخاص المفقودين في بناء بسيط مكون من ثلاث غرف. وتوجد على المدخل لافتة مكتوب عليها «مولوديني»، ومعناها «الانتظار» باللغة الجورجية. والجدران في الداخل مغطاة بصور بالأسود والأبيض لشبان، بينما توجد متعلقات متنوعة من قفازات ملاكمة، وأحذية باليه سوداء، وشهادات دراسية معروضة على منضدة. ويوجد خلف المبنى مقبرة شبه فارغة ينتظر ملؤها، حيث ينمو العشب عالياً في المكان المخصص لوضع شواهد القبور. وإلى جوار المقبرة هناك كنيسة لم يكتمل بناؤها لا تزال عوارضها الإسمنتية والصلبة عارية. إن هذه الكنيسة التي كان مقصوداً بها تكريم الأشخاص المفقودين قد توقف بناؤها قبل عشر سنوات بسبب نقص التمويل. وبإله من صورة للوضع الراهن في البلاد.

وقعت ١٢ ألف حالة اختفاء ونقمتها لجنة أنشئت في سري لانكا في منتصف التسعينات. ولكن ثمة شيئين لم يحدثا: لم يكن هناك سوى عدد محدود للغاية من الملاحقات، كما أن الاختفاء القسري لم يتم تجريمه. والآن تعاود الاختفاءات الظهور في سري لانكا. ولا أود أن أرى عودة هذه الممارسة في نيبال».

وتلعب المنظمات الدولية دوراً مهماً في العملية، لكنها تتفق جميعاً على أن السلطات الوطنية يجب أن تمهّد الطريق في نهاية المطاف للمصالحة إذا ما كان لجروح المجتمع أن تندمل. وبوصفها رئيسة لبعثة اللجنة الدولية في سرايفو أثناء الحرب في يوغوسلافيا السابقة، توفرت للسيدة 'بياتريس ميغيفاند-روغو' خبرة مباشرة بذلك النزاع. «لم يتم قلب الصفحة في البوسنة»، على حد قولها. «تم تحديد هوية جثث كثيرة، لكن هذا لا يعني أنه كان هناك التزام حقيقي من قبل أولئك الذين تتوافر لديهم المعرفة بدء عملية 'حقيقة ومصالحة'. ولهذا السبب فإننا نولي أهمية للآليات التي تنخرط فيها السلطات. إن على السلطات أن تقر بأن هذه هي مشكلتها الخاصة أيضاً».

وقد تكون أعداد الأشخاص المتضررين هائلة. وفي البوسنة لا يزال هناك ١٣ ألف شخص مفقود، بيد أنه يتعين ضرب هذا الرقم في عشرة أو حتى عشرين لكي يؤخذ في الاعتبار الأقارب البعيدين وسائر أفراد العائلة الذين يجدون صعوبة في الصفح ومواصلة سير الحياة.

«وقد أضاءت نصف المجموعة
الشموع في مكان الموتى،
بينما ذهب النصف الآخر إلى مكان الأحياء»



قصر قوي ممتلئ الجسم، أملس الشعر الخلفي، يقف فخوراً أمام الكاميرا مع صديقين بينما يعلق بندقيته على أحد كتفيه وتندلى سيجارة من يده. وبعد ستة أشهر فقط من تعلم المهارات العسكرية الأساسية، استقل قطاراً إلى أبخازيا في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢، ولم يسمع أحد شيئاً عنه قط بعدها. وقد جاب زوج 'سولابريدزه' المنطقة لمدة عام بحثاً عن ابنه، حيث كان ينام في سريرته السابق في الشكنات ويتابع كل شائعة. «أحتاج إلى معرفة الحقيقة»، كما تقول الأم الحزينة. «حتى لو كانت بالغة الماراة بالنسبة لي، فإنها سوف تضع نهاية لمعاناتي».

ومثلها، رأت جارتها 'نينيا كورتياشفيلي' ابنها للمرة الأخيرة يوم غادر إلى ميدان المعركة. وهي تتذكر أن رجالاً جاؤوا في وقت لاحق إلى بيتها حاملين نعشاً زعموا أنه يضم رفاته. وقد طلبوا منها مالاً ونصحوها بالألا تفتح النعش لأن وجه ابنها أصيب بتشوهات بالغة. لكنها فتحت الكفن لتكتشف أنه فارغ. «لا زلت أعتقد أنه حي»، كما تقول. «في كل مرة أسمع طرقاتاً على البوابة الأمامية أكون واثقة أنه هو».

في غضون ذلك، تتودد اللجنة الدولية إلى السلطات على كلا الجانبين لكي تتفاوض فيما بينها، كما تهيب اللجنة الأرضية لاختراق محتمل. وقد مولت اللجنة الدولية جمع البيانات السابقة على الوفاة مثل سجلات الأسنان والملابس والمتعلقات الشخصية من العائلات لكي تتم مقارنتها بالبيانات اللاحقة على الوفاة بغية تحديد هوية الجثث عند إخراجها من القبور.

وقد نظمت اللجنة الدولية ورش عمل لتدريب أخصائي الطب الشرعي المحليين على البحث عن الرفات البشرية واستعادتها وتحليلها، وذلك تحت إشراف السيدة 'شوالا دراودي' مستشارة اللجنة الدولية الإقليمية المعنية بالطب الشرعي. «هناك خبراء هنا»، كما تقول السيدة 'دراودي'. «ومثلما هو الحال في أغلب بلدان العالم، فإنهم غير معتادين على التعامل مع أعداد كبيرة من الهياكل العظمية. ويزودهم التدريب الذي نوفره لهم بخلفية أكبر، حيث يضعون خبرتهم داخل سياق حالات الأشخاص المفقودين».

اندلع النزاع بين جورجيا وأبخازيا في عام ١٩٩٢، وانتهى إلى وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٣. بيد أن السلام يشوبه التوتر، ولم يتم بحق تسوية آثار الأعمال العدائية. وهناك اليوم ما يقدر بـ ١٨٠٠٠ مفقود جورجيا و ١٣٥ أبخازياً، نصفهم من العسكريين والنصف الآخر من المدنيين. ويُعتقد أن جميع الجثث تقريباً موجودة في أبخازيا حيث دار القتال أما المكان الدقيق الذي توجد به الجثث فيمثل صميم المشكلة حالياً. ولكل طرف لجنة للأشخاص المفقودين، لكن كل لجنة وثيقة الارتباط بحكومتها ونادراً ما تتصلان فيما بينهما. وبعد أربعة عشر عاماً من النزاع، تعد اللجنة الدولية المنظمة الدولية الوحيدة التي لا تزال معنية عملياً بالقضية.

ويقول منسق الحماية في اللجنة الدولية السيد 'صامويل إيموني': «لا نستطيع القول بأن القضية موضوعة على قمة جدول أعمال السلطات. والنتيجة هي أنه لا يوجد حوار بين الطرفين، وفي غياب الحوار حول مواقع القبور يستحيل تسوية حالات المفقودين».

إن غالبية المفقودين في جورجيا من الأبناء وليس الأزواج، ومن المؤلم على نحو خاص أن يواجه المرء وفاة الابن. وتذكر السيدة 'كيتي أبريدونيدزه'، وهي جورجية تعمل في مكتب اللجنة الدولية في تبليسي، أنها رافقت ذات مرة عشرين عائلة لأشخاص مفقودين إلى الصلاة. «في الكنيسة الأرثوذكسية، هناك مكانان تضاء فيهما الشموع، وفقاً لما إذا كان الشخص حياً أو ميتاً. وقد أضاءت نصف المجموعة الشموع في مكان الموتى، بينما ذهب النصف الآخر إلى مكان الأحياء».

ومن المرجح حالياً أن غالبية المفقودين قد ماتوا. وقد أعلنت السلطات على طرفي الخط الفاصل عن عدم وجود مواقع احتجاج سرية. وما تحتاج إليه العائلات الآن هو التأكيد وإغلاق الملفات، ولو عبر رؤية عظمة واحدة في تابوت.

وفي قرية 'خاشوري' الواقعة على مسافة ساعتين بالسيارة من تبليسي تقدّم امرأة تدعى 'نينو سولابريدزه' القهوة التركية الحلوة ثم تخرج صوراً لابنها الذي انضم للقوات الخاصة الجورجية في التاسعة عشرة من عمره. إنه شاب

روابط الأسر

شبكات أو روابط الأسر هي مجموعات من الأسر التي تجتمع معاً لأنها تتشاطر مأساة مشتركة تتمثل في وجود قريب مفقود.

ومن شأنها أن تلعب دوراً مهماً على مستويات عدة:

- توفير الدعم المتبادل والمساعدة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والنفسية؛
- التأكيد على دور الأسر بشأن قضايا الأشخاص المفقودين كنشطاء وليس كضحايا فقط؛
- ممارسة الضغوط على صناعات السياسات؛
- التوعية بالقضية وبكيفية تأثيرها على الأسر؛
- ضمان عدم إغفال السلطات المسؤولية لواجباتها نحو الأشخاص المفقودين.

الطب الشرعي : خطوة ضرورية من أجل العثور على إجابات

من الضروري أن يتم التعامل مع الرفات البشرية على نحو ملائم لكي تتم حماية المعلومات القيّمة. وفي غياب ذلك، فإن الجثث قد توضع في غير موضعها، وقد تتبدد أدلة فائقة الأهمية. وفي أيامنا هذه، فإن ثمة مكثراً يتصل بالطب الشرعي في كل ملف لشخص مفقود. ومع ذلك، فإن قسم الطب الشرعي في اللجنة الدولية حديث العهد نسبياً، إذ تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٣. ولا تقوم المنظمة مباشرة بعمليات إخراج الجثث من القبور، لكنها توفر المبادئ التوجيهية وتدرّب الخبراء المحليين. وفي بعض الأوقات تساعد في تنسيق المناهج المتبعة. وتقوم اللجنة الدولية حالياً ببناء قاعدة موحدة للبيانات السابقة للوفاة واللاحقة للوفاة تكون متاحة للاستخدام العام.

إن منسق الطب الشرعي بالمنظمة في جنيف هو الدكتور 'موريس تيدبال- بينز' الأرجنتيني الجنسية الذي كان أحد مؤسسي 'الفريق الأرجنتيني' لأنثروبولوجيا الطب الشرعي' الذي لعب دوراً رائداً في الثمانينات. وهو يشرح كيف ساعدت رابطة للجندات، اسمها 'أبويلاس دي بلازادي مايو'، في تطور الطب الشرعي لتصبح أداة للعثور على الأبناء المفقودين خلال الدكتاتورية العسكرية. «حينما كان يتم اختطاف البالغين من الشباب أو قتل الأيوين في الأرجنتين، كثيراً ما كان يتم إعطاء الأبناء إلى أفراد الجيش أو أنصارهم على سبيل التبنّي. وتساءلت الجندات، كيف نستطيع التعرف على طفل لم نره؟». لقد جُنّب العالم بحثاً عن العلماء من أخصائي علم الوراثة وأنثروبولوجيا الطب الشرعي». وفي عام ١٩٨٣ تغيّرت الحكومة ودّعي هؤلاء العلماء لزيارة الأرجنتين، حيث شيدوا الأسس الإجرائية الأولى لعلم وراثيات عينات الدم haemogenetics الذي يقارن الخصائص الوراثية لتلك العينات لدى الأطفال ولدى أقربائهم المقترضين.

في غضون ذلك، فإن المقابر الجماعية التي تأوي ضحايا المجلس العسكري كان يتم تفرغها عشوائياً، بالجرافات في أحوال كثيرة، على نحو يدمر الأدلة التي تضمها. وقد طلبت العائلات محققين مستقلين، ومن ثم جاءت إلى الأرجنتين بعثة من أكبر خبراء الطب الشرعي في العالم وقامت بتدريب شباب

«كانت هناك حفرة

وعظام وجماجم وقطع من الملابس
وصمت مطبق وأخصائيو طب شرعي»

حول العالم

تعالج اللجنة الدولية في الوقت الراهن عشرات الآلاف من حالات الأشخاص المفقودين في عشرات البلدان في جميع المناطق، بما في ذلك ما يلي:

إفريقيا: أنغولا، كوت ديفوار، إريتريا، إثيوبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناميبيا، الصومال، السودان، زيمبابوي.

آسيا والمحيط الهادئ: تيمور الشرقية، إندونيسيا، نيبال، باكستان، الفلبين، سرى لانكا.

أوروبا: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، قبرص، جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة، الاتحاد الروسي، صربيا (كوسوفو).

الأمريكتان: الأرجنتين، شيلي، كولومبيا، غواتيمالا، هايتي، بيرو.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إيران، العراق، الأردن، الكويت، المغرب.

إن الواقع المؤسف هو أن عملية استخراج الرفات على نحو يتوخى العناية هي عملية بطيئة. وحتى في أمريكا اللاتينية بخبرائها العديدين في مجال الطب الشرعي وما تعرفه من احترام شامل للمبادئ التوجيهية السليمة، فإن عائلات كثيرة سيكون عليها أن تتحلى بمزيد من الصبر. وتقول مستشارة الطب الشرعي 'شوالا دراودي': «مع نهاية الدكاتوريات العسكرية في الأرجنتين، كان هناك قرابة عشرة آلاف شخص مفقود. وقد تم استخراج رفات ألفي شخص والتعرف على هوية ربعمئة منهم قبل إعادة دفن رفاتهم. ويتوقع الفريق الأرجنتيني أن يعمل لعشرين سنة أخرى».

هذا إذن هو واقع الحال بالنسبة لمشكلة المفقودين إنه لتحدٍ طويل الأجل في كل مرحلة من مراحله. وكما تشير 'ميجيفاند-روغو'، فإن «على المرء أن يكون متواضعاً». كما تعلّم موظف اللجنة الدولية 'صامويل إيمونيه' أن يقلل توقعاته منذ وصوله إلى تبيليسي قبل سنتين. «أدركت أن معالجة قضية المفقودين لا تشبه بأي حال إنشاء وحدة لجراحات الحرب في أسبوع. سوف يستغرق الأمر سنوات في جميع الأحوال، وعليك أن تتحلى بشيء من التواضع بشأن إسهامك الشخصي ومقدار ما تستطيع صنعه».

العلماء الذين أصبحوا 'الفريق الأرجنتيني لأنثروبولوجيا الطب الشرعي'. وقد كفل الفريق استخراج الرفات من القبور على نحو سليم وأتباع إجراءات التعرف على الهوية في الأرجنتين نفسها، ثم شرع في تطبيق خبرته في أكثر من ثلاثين بلداً آخر في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

وفي البلقان حيث تجري أكثر عمليات بحوث الطب الشرعي كثافة من حيث الموارد المستخدمة على مر التاريخ، انصب التركيز في مرحلة مبكرة على البحث الجنائي. وكما يشرح الدكتور 'موريس تيدبال-بينز'، فقد وقعت أخطاء إجرائية لأن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة كانت في ذلك الوقت «مهمته بالأساس بكيفية وفاة الموتى، وليس تحديد هويتهم». ومنذ ذلك الحين، حاز تحديد الهوية على الأولوية. وأخيراً صارت جثث المتوفين تُعامل بكرامة حرم منها الأشخاص في نهاية حياتهم. وتروي السيدة 'بياتريس ميجيفاند-روغو' قائلة: «زرت مكاناً تم اكتشافه مؤخراً في سربرينيتسا، وقد أثر فيّ بعمق أن أرى هياكل عظمية في أوضاع غير طبيعية، مثلما يكون عليه الحال حينما ترمي جسماً. تعاملت مع الأشخاص المفقودين على مدى سنوات، ثم إذا بي أتعرض لهذه التجربة. كانت هناك حفرة وعظام وجماجم وقطع من الملابس وصمت مطبق وأخصائيو طب شرعي. كان المشهد مؤثراً للغاية».



التزام بعيد الأمد

ثمة أهمية عاجلة وحيوية لأن يتم تناول قضية الاختفاءات بجدية وأن يتم الحفاظ على حق العائلات في معرفة مصير ومكان أحبائها. وطالما توافر الالتزام بعيد الأمد، فبالإمكان تغيير الأمور. ورغم أن الأمر قد يستغرق جيلاً بأكمله، فمن المهم المثابرة من أجل عائلات المفقودين في كل مكان التي تستحق أن تحصل على إجابة على الأقل.

وتقول 'نينو سولابريدزه' في جورجيا بشأن مصير ابنها الغامض: «التأكيد أفضل من الخسارة الغامضة. وإنني لعلی استعداد لمبادلة وضعي مع أم لديها قبر لابنها».



المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة غير متحيزة ومحيدة ومستقلة تؤدي مهمة إنسانية بحثة تتمثل في حماية أرواح وكرامة ضحايا الحرب والعنف الداخلي وتقديم المساعدة لهم. توجّه اللجنة الدولية وتنسق أنشطة الإغاثة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاع. وتسعى جاهدة أيضاً إلى تفادي المعاناة بترويج وتعزيز القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية. أنشئت اللجنة الدولية عام ١٨٦٣ وقد انبثقت عنها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

THE MISSING

the right to know



ICRC